

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي العاشر

في الذكرى العاشرة للتدخل العسكري
الروسي في سوريا نطالب روسيا بالاعتذار
ودفع تعويضات وتسليم بشار الأسد

روسيا قتلت 6993 مدنياً بينهم 2061 طفلاً و984 سيدة

ولا بدّ من المحاسبة

الثلاثاء 30 أيلول 2025

6993



SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

- 1 أولاً: الدور الروسي في سوريا منذ انطلاق الثورة في آذار/مارس 2011
- ثانياً: حصيلة مؤلمة لأبرز الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا في 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 3
1. 3. حصيلة الضحايا المدنيين
2. 4. حصيلة المجازر
3. 5. ضحايا الطواقم الطبية
4. 6. ضحايا الطواقم الإعلامية
5. 7. حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية
- ثالثاً: عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات روسيا وقواتها بحق الشعب السوري منذ أكثر من أربعة عشر عاماً 8
- رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات 9



أولاً: الدور الروسي في سوريا منذ انطلاق الثورة في آذار/مارس 2011

تأتي الذكرى العاشرة للتدخل العسكري الروسي في سوريا هذا العام بعد حدثٍ مفصلي تمثّل في سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وما تبعه من توقُّفٍ للهجمات الروسية التي استمرت حتى تاريخ سقوط ذلك النظام. غير أنّ ما حُفِّفه ذلك التدخل من انتهاكات ودمار وتشريدٍ واسعٍ خلال السنوات الماضية ما تزال آثاره ماثلة حتى اليوم، وتشكل وصمةً كبرى في السجّلين الحقوقي والسياسي لروسيا. وعلى مدى تسعة أعوام سابقة من هذا التدخل، دأبت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان على إصدار [تقرير سنوي موسّع في 30 أيلول/سبتمبر](#) من كل عام، لتحديث حصيلة الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الروسية وتوثيق أثرها المدمر على مسار النزاع في سوريا.

تؤكد الشبّكة السورية لحقوق الإنسان أنّ التدخل العسكري الروسي الذي بدأ في 30 أيلول/سبتمبر 2015 واستمر حتى سقوط نظام بشار الأسد مثّل نقطة تحوُّل استراتيجية في النزاع السوري، إذ انحاز انحيازاً كاملاً إلى جانب ذلك النظام ضد مطالب الحراك الشعبي في آذار/مارس 2011 بالحريّة والعدالة والانتقال السياسي. وقد قدّمت روسيا منذ البداية دعماً سياسياً كاملاً لنظام الأسد في مجلس الأمن الدولي وسائر المحافل الأممية، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر الذي شهد ارتكاب شتّى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، والتدمير الواسع النطاق، والتهجير القسري، واستخدام الذخائر العنقودية، وقصف المراكز الحيوية المدنية.

استخدام الفيتو 18 مرة والتصويت ضد الشعب السوري في مجلس حقوق الإنسان 21 مرة:

■ وعلى امتداد سنوات الحراك الشعبي في سوريا، وقّرت روسيا لنظام بشار الأسد مختلف أشكال الدعم السياسي، واللوجستي، والاقتصادي، والعسكري. فعلى الصعيد السياسي، وقفت ضد أي إدانة دولية للنظام السابق في مجلس الأمن، وعملت على شلّ قدرته على مساءلته عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة، مستخدمةً حق النقض (الفيتو) ثماني عشرة مرة، منها أربع مرات قبل تدخلها العسكري وأربع عشرة مرة بعده، في محاولة واضحة لحماية النظام من أي مساءلة دولية ومنع إحالة ملفه إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما صوّتت روسيا في جميع دورات مجلس حقوق الإنسان التي شاركت فيها، وعددها إحدى وعشرون دورة، ضد القرارات التي تُدين العنف والانتهاكات المرتكبة من قبل نظام بشار الأسد، بل وحشدت دولاً حليفة لها مثل الجزائر وفنزويلا وكوبا للتصويت لصالح ذلك النظام.

■ وساهم التدخل العسكري الروسي بصورة مباشرة في إعادة سيطرة نظام الأسد على مساحات واسعة من الأراضي السورية التي كانت خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة خلال السنوات التسع الماضية، بما في ذلك مناطق استراتيجية مثل حلب والغوطة الشرقية والقلمون ودرعا والقنيطرة وشمال حماة ومناطق في إدلب، ما جعل هذا التدخل نقطة مفصلية في تغيير خريطة السيطرة الميدانية لصالح النظام السابق.

■ ولم يقتصر الدور الروسي على الجانبين السياسي والعسكري المباشر، بل امتد إلى الدعم اللوجستي والتقني وتقديم الاستشارات للعمليات العسكرية، فضلاً عن توفير غطاء لانتهاكات جسيمة ارتكبتها النظام، بما في ذلك تبرير استخدامه للأسلحة الكيميائية والتشكيك في تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما سحرت روسيا أدواتها الإعلامية لتلميع صورة النظام وتبرير انتهاكاته، وسعت دبلوماسياً عبر مسارات جنيف وأستانا وسوتشي لفرض رؤيتها التي تتمحور حول بقاء النظام مهما كان الثمن، على حساب حقوق الشعب السوري وتطلعاته إلى التغيير الديمقراطي.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

” بعد عشر سنوات على إعلان التدخل العسكري الروسي في سوريا، وما خلفه من مقتل نحو سبعة آلاف مدني، 44% منهم نساء وأطفال، واستخدام لأسلحة محرمة دولياً واستهداف ممنهج للمرافق الطبية والتعليمية، لا يمكننا أن نطوي صفحة الجرائم أو نتجاهل استمرار روسيا في إيواء المجرم بشار الأسد. لقد أقامت موسكو، سياسياً ودبلوماسياً، سياجاً حال دون المساءلة عبر تعطيل قرارات مجلس الأمن، فيما يؤكد توثيقنا الحقوقي أنّ هذه الانتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعليه، فإنّ أي حديث عن علاقات جديدة مع روسيا يجب أن يُسبَق باعتراف رسمي بالمسؤولية واعتذار واضح، وتسليم بشار الأسد إلى العدالة، وإطلاق برنامج تعويض وجبر ضرر للضحايا، مع ضمانات عدم التكرار ودعم إعادة الإعمار وفق مقاربة للعدالة الانتقالية تضع حقوق الضحايا في المركز.

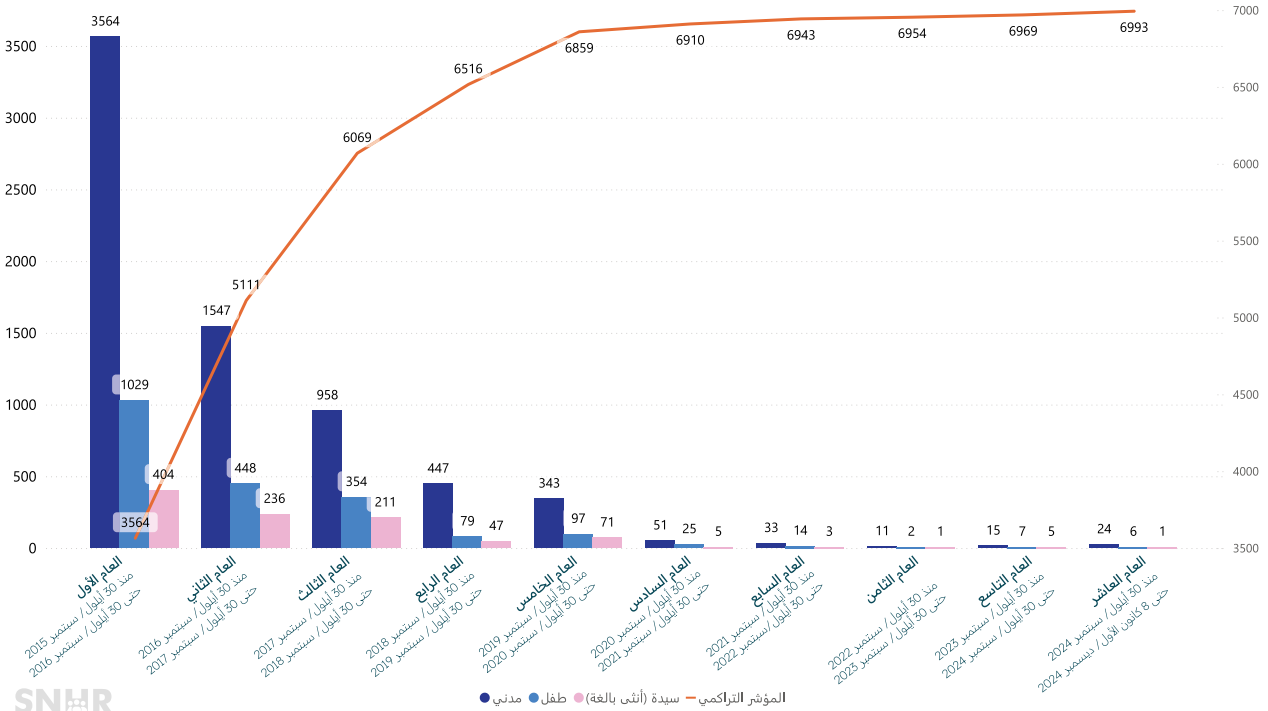
“

السيحان
للبنين والحلقة
سنة ٢٠١٥

ثانياً: حصيلة مؤلّمة لأبرز الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا في 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024

1. حصيلة الضحايا المدنيين:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل **6993** مدنياً بينهم 2061 طفلاً و984 سيدة (أنثى بالغة)، على يد القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.



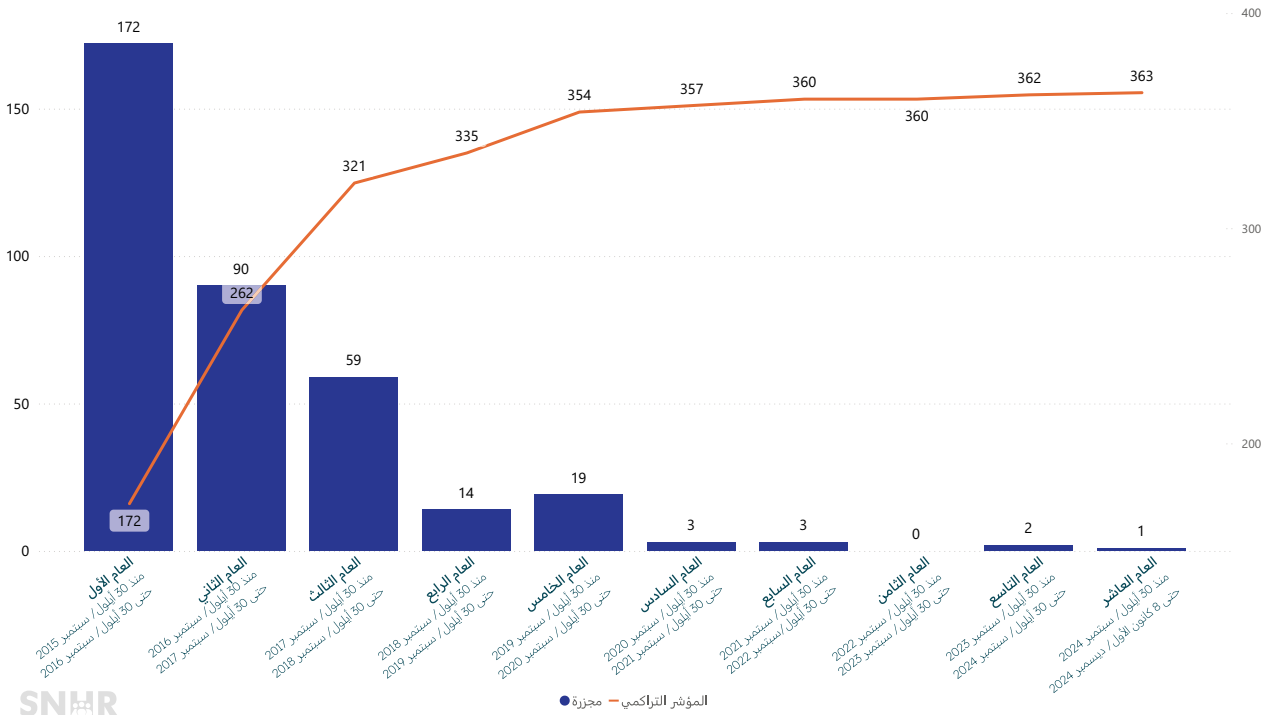
توزّعت حصيلة الضحايا المدنيين على يد القوات الروسية بحسب الأعوام على النحو التالي:

- **العام الأول** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016): 3564، بينهم 1029 طفلاً، و404 سيدات.
- **العام الثاني** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2016 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2017): 1547، بينهم 448 طفلاً، و236 سيدة.
- **العام الثالث** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2017 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2018): 958، بينهم 354 طفلاً، و211 سيدة.
- **العام الرابع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2018 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019): 447، بينهم 79 طفلاً، و47 سيدة.
- **العام الخامس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2019 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020): 343، بينهم 97 طفلاً، و71 سيدة.
- **العام السادس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021): 51، بينهم 25 طفلاً، و5 سيدات.
- **العام السابع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022): 33، بينهم 14 طفلاً، و3 سيدات.
- **العام الثامن** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2022 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023): 11، بينهم 2 طفل، و1 سيدة.
- **العام التاسع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2023 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024): 15، بينهم 7 أطفال، و5 سيدات.
- **العام العاشر** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2024 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024): 24، بينهم 6 أطفال، و1 سيدة.

تشير حصيلة الضحايا المدنيين، والنسبة العالية للأطفال والنساء ضمنها، إلى أنّ الهجمات الروسية شملت مناطق مأهولة بالسكان بشكل واسع، مما يثير مؤشرات على إمكانية تعمد استهداف المدنيين أو تعرّضهم لأضرار غير متناسبة مع القواعد الدولية، وهو ما يرقى إلى خرق واضح للقانون الدولي الإنساني. ووفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، سجلت محافظة حلب الحصيلة الأعلى من الضحايا المدنيين بحسب توزيعها على المحافظات، تلتها محافظة إدلب ثم دير الزور.

2. حصيلة المجازر:

وتّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **363 مجزرة** ارتكبتها القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.



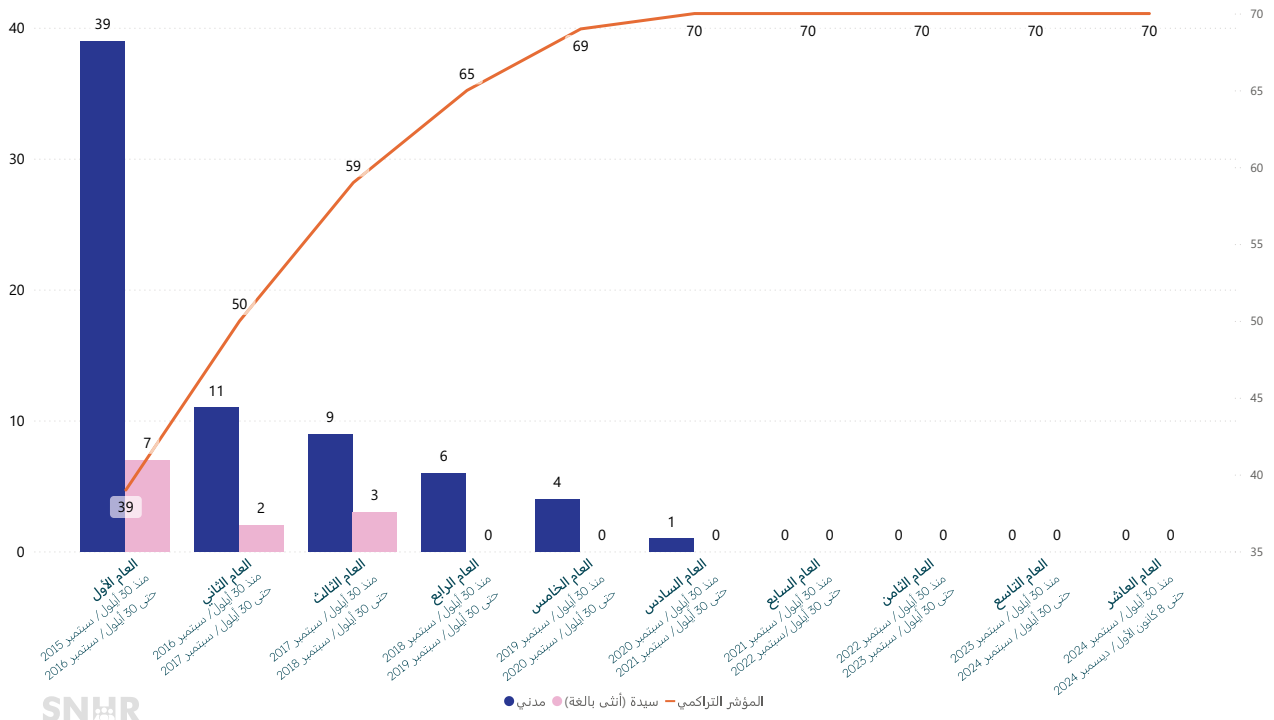
توزّعت حصيلة المجازر على يد القوات الروسية بحسب الأعوام على النحو التالي:

- العام الأول (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016): 172.
- العام الثاني (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2016 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2017): 90.
- العام الثالث (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2017 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2018): 59.
- العام الرابع (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2018 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019): 14.
- العام الخامس (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2019 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020): 19.
- العام السادس (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021): 3.
- العام السابع (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022): 3.
- العام الثامن (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2022 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023): لم نسجل وقوع مجزرة على يد القوات الروسية خلال العام الثامن من تدخلها في سوريا.
- العام التاسع (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2023 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024): 2.
- العام العاشر (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2024 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024): 1.

تشير حصيلة المجازر التي ارتكبتها القوات الروسية إلى اعتماد واسع النطاق لسياسة الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، ما يؤكد أنّ التدخل الروسي كان عاملاً أساسياً في تصعيد معاناة المدنيين وارتكاب انتهاكات ترقى لجرائم حرب. وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تركزت النسبة الأكبر من المجازر في محافظتي حلب وإدلب، تليهما دير الزور.

3. ضحايا الطواقم الطبية:

وتقّنا مقتل ما لا يقل عن 70 فرداً من الطواقم الطبية، بينهم 12 سيدة (أثنى بالغة). على يد القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.



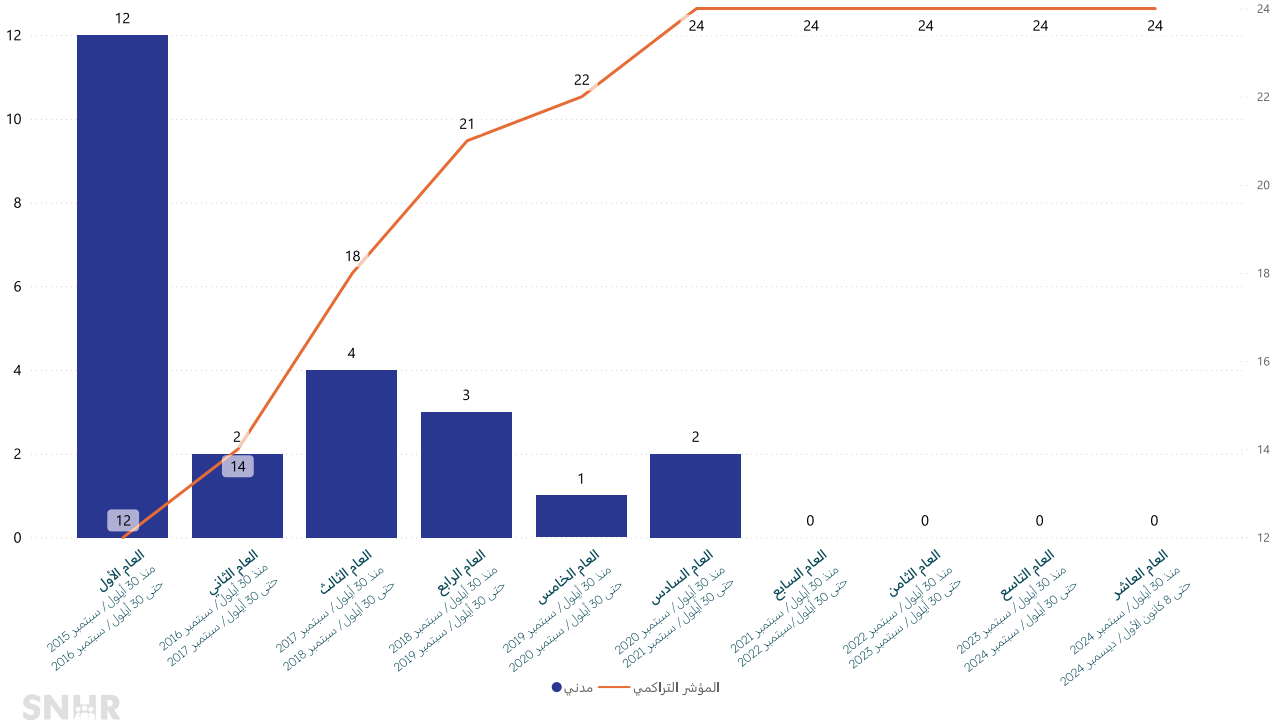
توزعت حصيلة ضحايا الكوادر الطبية على يد القوات الروسية بحسب الأعوام على النحو التالي:

- **العام الأول** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016): 39، بينهم 7 سيدات.
- **العام الثاني** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2016 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2017): 11، بينهم 2 سيدة.
- **العام الثالث** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2017 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2018): 9، بينهم 3 سيدات.
- **العام الرابع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2018 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019): 6.
- **العام الخامس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2019 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020): 4.
- **العام السادس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021): 1.
- **الأعوام السابع والثامن والتاسع والعاشر:** لم نسجل ضحايا من الطواقم الطبية على يد القوات الروسية منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

تشير حصيلة ضحايا الطواقم الطبية على يد القوات الروسية، إلى أنّ الهجمات الروسية طالت المرافق والطاقت الطبية بشكل متكرر، ما زاد من تدهور الواقع الإنساني والصحي في سوريا.

4. ضحايا الطواقم الإعلامية:

وثّقت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 24 فرداً من الطواقم الإعلامية على يد القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.



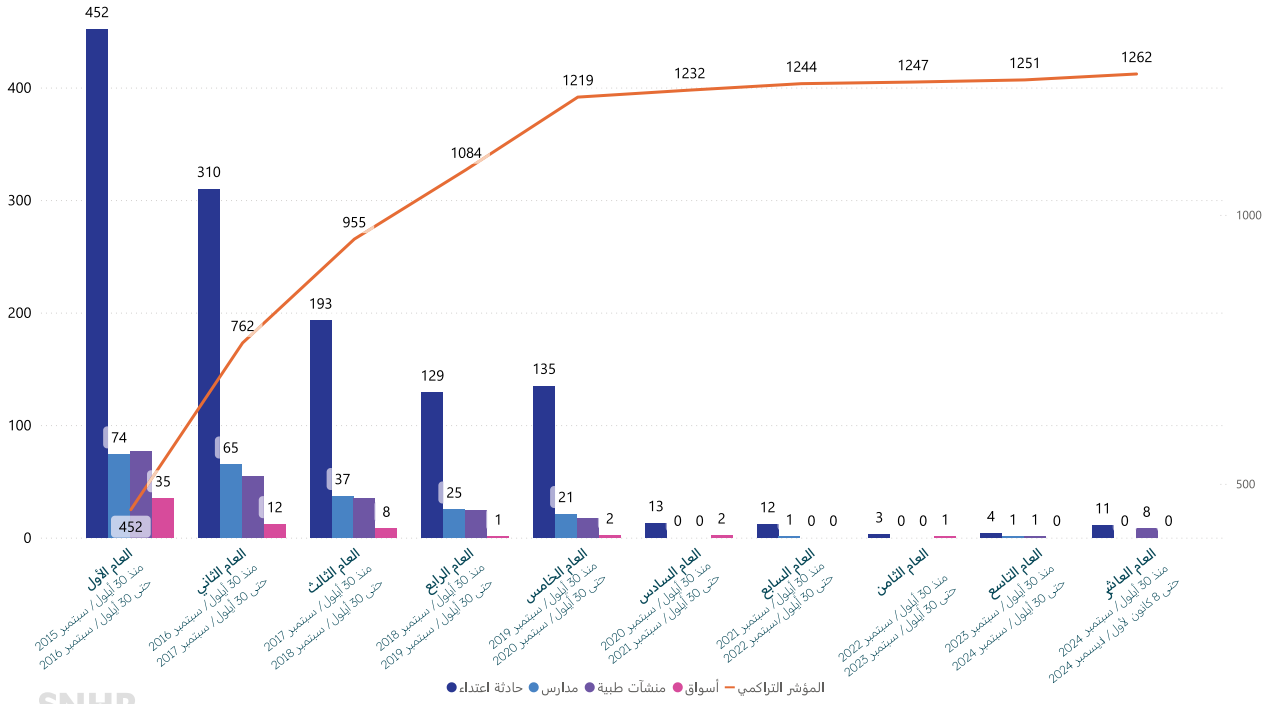
توزّعت حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية على يد القوات الروسية بحسب الأعوام على النحو التالي:

- العام الأول (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016): 12.
- العام الثاني (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2016 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2017): 2.
- العام الثالث (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2017 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2018): 4.
- العام الرابع (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2018 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019): 3.
- العام الخامس (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2019 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020): 1.
- العام السادس (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021): 2.
- الأعوام السابع والثامن والتاسع والعاشر: لم نسجل ضحايا من الطواقم الإعلامية على يد القوات الروسية منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

تشير حصيلة ضحايا الطواقم الإعلامية على يد القوات الروسية، إلى أنّ الهجمات الروسية شكّلت خطراً بالغاً على حياة الأفراد العاملين في المجال الإعلامي في سوريا، ووفقاً لقاعدة بيانات الشبّكة تركّزت النسبة الأكبر من الضحايا الإعلاميين في محافظتي حلب وإدلب، اللتين شهدتا أعنف عمليات القصف.

5. حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **1262** حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيّة، بينها 224 مدرسة، و217 منشأة طبية، و61 سوقاً، على يد القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2025



توزّعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية على يد القوات الروسية بحسب الأعوام على النحو التالي:

- **العام الأول** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016): 452 بينها 74 مدرسة، و77 منشأة طبية، و35 سوقاً.
- **العام الثاني** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2016 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2017): 310 بينها 65 مدرسة، و55 منشأة طبية، و12 سوقاً.
- **العام الثالث** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2017 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2018): 193 بينها 37 مدرسة، و35 منشأة طبية، و8 أسواق.
- **العام الرابع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2018 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019): 129 بينها 25 مدرسة، و24 منشأة طبية، و1 سوقاً.
- **العام الخامس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2019 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020): 135 بينها 21 مدرسة، و17 منشأة طبية، و2 سوقاً.
- **العام السادس** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021): 13 بينها 2 سوقاً.
- **العام السابع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022): 12 بينها 1 مدرسة.
- **العام الثامن** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2022 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023): 3 بينها 1 سوقاً.
- **العام التاسع** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2023 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024): 4 بينها 1 مدرسة، و1 منشأة طبية.
- **العام العاشر** (منذ 30 أيلول/سبتمبر 2024 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024): 11 بينها 8 منشآت طبية.

تشير الحصيلة أعلاه إلى أنّ القوات الروسية استهدفت بشكل واسع البنى التحتية والمراكز الحيوية المدنية، بما فيها الأعيان الأساسية كالمدارس والمنشآت الطبية والأسواق، ما أدى إلى تدهور الخدمات الأساسية وزيادة معاناة المدنيين. وبحسب توزع حوادث الاعتداء على المحافظات ضمن قاعدة بيانات الشبكة، فقد سجلت محافظة إدلب الحصيلة الأعلى من حوادث الاعتداء، تلتها محافظة حلب، ثم حماة، وهو ما يعكس نمطاً ممنهجاً من الاستهداف للمرافق المدنية.

ثالثاً: عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات روسيا وقواتها بحق الشعب السوري منذ أكثر من أربعة عشر عاماً

عملت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ترصد انتهاكات القوات الروسية منذ بدء تدخلها العسكري في 30 أيلول/سبتمبر 2015. شمل هذا العمل متابعة كلّ هجوم تنقّذه القوات الروسية والتحقّق من نتائجه، [وتحليل الأضرار البشرية والمادية في المناطق المدنية](#)، بما في ذلك المجازر الجماعية، واستهداف المرافق الحيوية كالمستشفيات والمدارس والأسواق، واستخدام أسلحة محظورة دولياً كالدخائر العنقودية. وكان من آخر ما أنجزته الشبكة [تحقيقاً حول هجمات](#) شنتها القوات الروسية على محافظة إدلب منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024، وأسفرت عن مجزرة وتدمير محطة كهرباء رئيسية.

ورصدت الشبكة، إلى جانب الانتهاكات الميدانية، الدور السياسي والدبلوماسي لروسيا في دعم نظام بشار الأسد، بما في ذلك استخدام حقّ النقض في مجلس الأمن لتعطيل قرارات الإدانة، والتصويت في مجلس حقوق الإنسان بما يحمي النظام، والمساهمة في [استغلال آليات المساعدات الإنسانية العابرة للحدود](#)، فضلاً عن توثيق حملات التضليل الإعلامي التي سعت إلى تبرير الهجمات على المدنيين والمرافق الأساسية.

وخلال هذه الفترة، وبالنظر إلى أنّ أعمال التوثيق التي قامت بها الشبكة شكّلت أساساً لجملةٍ من التقارير الحقوقية الدولية والأممية التي أثبتت ارتكاب القوات الروسية، دعماً لنظام بشار الأسد، انتهاكاتٍ فظيعة بحقّ الشعب السوري، تعرّضت الشبكة [لحملات تشويهٍ ممنهجة وهجمات إلكترونية على موقعها](#)، ولتصريحاتٍ معادية صادرة عن وزارة الخارجية الروسية ومندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن، ومحاولاتٍ للتشكيك في مصداقية البيانات التي وثّقها فريقها بهدف تقويض عملها وإخفاء الانتهاكات. ومع ذلك واصلت الشبكة إصدار تقارير سنوية وتحقيقاتٍ حقوقية دقيقة، ما أسهم في بناء جسمٍ إثباتي قوي يؤكد ارتكاب القوات الروسية انتهاكاتٍ واسعة ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال تدخلها العسكري في سوريا.

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات

الاستنتاجات القانونية:

- ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي:** ارتكبت القوات الروسية، خلال تدخلها العسكري في سوريا، انتهاكاتٍ جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، شملت القتل العمد للمدنيين، والاستهداف العشوائي للبنى التحتية الحيوية، والتدمير الواسع، والتهجير القسري. وترقى كثيرٌ من هذه الأفعال إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يستوجب مساءلةً واضحةً للمسؤولين عنها.
- تداعيات طويلة الأمد على المدنيين والمجتمع:** خلّف التدخل الروسي آثاراً عميقةً وطويلةً المدى على المدنيين، من فقدان السكن والخدمات الأساسية إلى النقص في الرعاية الصحية والتعليم، ما ضاعف معاناة السكان وخلق بيئةً هشةً تتطلّب إعادة بناءٍ شاملة، إلى جانب ضمان حقوق الضحايا وتعويضهم.
- ضرورة المساءلة والعدالة:** تقتضي قواعد القانون الدولي إجراء تحقيقاتٍ وطنيةٍ ودوليةٍ مستقلة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بمن فيهم القادة العسكريون والسياسيون الذين خطّطوا للهجمات أو أمروا بها أو أشرفوا على تنفيذها، استناداً إلى مبدأ مسؤولية القيادة. وتمثّل المساءلة عن الانتهاكات الروسية خطوةً أساسيةً لتحقيق العدالة للضحايا وضمان عدم التكرار.
- الحق في التعويض وإعادة الإعمار:** يجب توفير تعويض عادل للضحايا المدنيين عن الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الناجمة عن الانتهاكات الروسية. وينبغي أن يتضمن أيُّ برنامجٍ للتعويض خططاً لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية في المناطق المتضرّرة، للحدّ من الآثار طويلة الأجل واستعادة الحقوق الأساسية للسكان.

توصيات الشبّكة السورية لحقوق الإنسان:

- محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الروسية:** على المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية السورية متابعة التحقيقات القانونية في الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية، بما يشمل القادة العسكريين والسياسيين، لضمان محاسبة كلِّ من تورّط في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- تعزيز الشفافية وحفظ الأدلة:** ضرورة استمرار جمع الأدلة والشهادات من مناطق النزاع السابقة وحفظها وفق معايير قانونية، تمهيداً لتقديمها أمام الجهات القضائية الدولية أو الوطنية المختصة.
- دعم حقوق الضحايا وتعويضهم:** إنشاء برامج تعويض عادلة للضحايا المدنيين، تشمل التعويض المادي والمعنوي وإعادة بناء المرافق الحيوية والخدمات الأساسية، بما يضمن استعادة الحقوق الأساسية للسكان المتضرّرين.

4. **حماية المدنيين والمنشآت الحيوية مستقبلاً:** وضع آليات وطنية ودولية لمنع تكرار الهجمات على المدنيين والمرافق الحيوية، وتعزيز القوانين والإجراءات التي تكفل حماية السكان المدنيين في سوريا من أي تدخل عسكري خارجي أو داخلي.
5. **دعم المسارات السياسية والعدالة الانتقالية:** تعزيز مسارات العدالة الانتقالية في سوريا، بما يشمل المحاكمات وآليات المصالحة، لضمان معالجة الانتهاكات السابقة على نحو يحمي حقوق الجميع ويُعزز سيادة القانون.
6. **تأطير العلاقات مع روسيا ضمن مقتضيات العدالة:** تدعو الشبكة الحكومة السورية إلى تنظيم أي علاقات أو تعاون مستقبلي مع روسيا ضمن إطار الالتزام بالمساءلة عن الانتهاكات السابقة، بما يشمل مطالبة روسيا بتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه المدنيين المتضررين، وإلزامها بالتعويض والمساهمة في إعادة إعمار ما دمر خلال تدخلها العسكري في سوريا، وضمان عدم تكرار انتهاكات مماثلة ضد المدنيين أو المرافق الحيوية.



SNHR

الشبكـة السوريـة لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

